يسبق على وجوده عدم ناقلا عن المقاصد الظاانه اسم كتاب لكنه ليس هو
الكتاب المشهور لانه للمحقق التفتازاني والمص مقدم عليه فان طلب
صحة النقل بحضر المقاصد او مدعيا بدليل انه اسند الكلام
حقيقة الى ذاته وفي بعض النسخ اسند اليه اى الى ذاته فال
النسختين واحد وكلم الله موسى تكليما هذا بيان اسناده الى ذاته
تعالى فيه ان هذا الدليل على تقدير تمامه يدل على ان الكلام هو
صفة ثابتة له تعالى واما على انه موجود في نفسه بوجود غير مسبوق
بالعدم فلا لاحتمال ان يكون كالقدم الذاتي والوجوب الذاتي ولا
يلزم من كون الشيء صفة لشيء وثابتا له كونه موجودا وثابتا في
نفسه مطلقا فضلا عن ان يكون في الازل والا يلزم ان يكون
للواجب تعالى صفات موجودة ازلية اكثر من ان تحصى مع انه ليس
كذالك عقلا ونقلا فان قيل المدعى ليس الا ان الكلام صفة
ثابتة له تعالى ازلا ووجوده في نفسه ليس بماخوذ في المدعى فاندفع
الشبهة قلنا هم يقولون بوجود الكلام وتعدونه من الصفات
القديمة ودليلهم هو هذا على ان كونه ثابتا له في الازل ايضا
لا يلزم من الدليل فيه ما فيه وفيه ما فيه فيمنع بجواز المجاز بان يقال

لانم

ان يكون حيوانا والحيوان اعم
ونقيض لا انسان نع انسان هذا بالنظر الى كونهما
مطلقا من الانسان لا انسانا هذا قضيتين فياعا
مفردا وبالنظر الى كونهما اذا تحقق ان يكون
عينا التحقق لانه اذا تحقق ان يكون انسانا
هذا الشيء حيوانا قد تحقق ان يكون انسانية
الا انه قد يتحقق مع انتفاء الانسانية في الاعم وجه
كما اذا كان فرسا ومثال السند الاعم مقدمة
واخص من وجه كما اذا كان انسانا فمنعها الساتر تعالى فيه
الدليل هذا الجسم انسانا لم لا يجوز ان يكون
مستندا بانه لم لا يجوز ان يكون الانسان
حيوانا فبين الحيوانية وعدم الانسانية
عموم وخصوص من وجه واستخراج
المواد الثلث لهذا المثال اظهر من
ان يخفى تمت الحروف بعون الرؤف
في تحريرات ابراهيم
الجابر

لانم انه اسنده الى ذاته حقيقة لم لا يجوز ان يراد خلق الكلام على سبيل
المجاز سواء كان في النسبة او في الطرف فيندفع بالاصل تقريره ان
الحقيقة اصل والمجاز فرع فلا يحتاج الى دليل ارادة الحقيقة انما
الدليل على من زعم انه اراد غير المعنى الاصلي او ينقض بالخلف
بان يقال انه اسند الخلق الى ذاته كالكلام حيث قال الله تعالى خلق
سبع سموات الاية فيوجد الدليل الدال على ان الكلام صفة
ازلية في الخلق ايضا مع انه اضافي اذ هو عبارة عن تعلق القدرة
بالمقدور فيتخلف الحكم عن الدليل واليه اشار بقوله فقيل انه
اضافة القدرة الى المقدور والقدرة صفة ازلية تؤثر في المقدورات
عند تعلقها بها فيمنع مستندا بانه حقيقي بان يقال لانم انه
اضافية لم لا يجوز ان يكون صفة حقيقية كالقدرة او يعارض بانه
تادية الحروف بل الحادثة تقريره ان يقال ان دليلكم وان دل على
ان الكلام صفة ازلية قائمة بذاته تعالى لكن عندنا ما يدل على انه
ليس كذلك وهو ان الكلام مركب من الحروف الحادثة وكل ما كان
كذلك لا يكون ثابتا في الازل وقد علم من هذا التقرير ما في عبارة المص
من المسامحة اذ الكلام ليس تادية الحروف بل هو مركب من الحروف

Copyright © King Saud University